مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

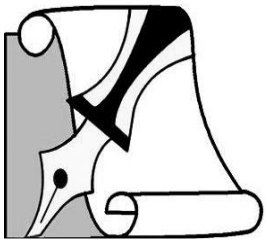

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الإنتخابات الرئاسية اللبنانية: تحولات الداخل ونوافذ الأمل الخارجية

مقدّمة

لم تمر انتخابات كرسي الرئاسة اللبنانية في العهد الحديث مرور الكرام. فبعد انسحاب التأثير السوري عن لبنان، ودخول لبنان مرحلة ما يُعرف بثورة الأرز، التي طمحت أن تأخذ لبنان إلى مواكبة المسار السياسي السائد آنذاك، بدأ العمل على محاولة تغيير وجه لبنان الرافض للاحتلال الإسرائيلي، ودمجه في إطار الفوضى الخلاّقة، وبدء الاحتجاجات والمسيرات المتبادلة وتحكيم شارع مقابل شارع، وصولاً إلى اتفاق الدوحة (قطر)، والذي تمخض عن رئيس ما لبث أن انقلب على الاتفاق. وعاد لبنان بعد هذه المرحلة الرئاسية إلى فراغ ثان بلغ مداه إلى أن تفعّلت الاتفاقيات الثنائية والثلاثية.

عهد الرئيس ميشال عون:

جرت الانتخابات التي أتت بالرئيس ميشال عون رئيساً، في ظل انقسامات داخلية وتعطيل الخطط المرسومة للعهد، الذي أريد له أن يكون نقطة مضيئة في تاريخ لبنان، من محاسبة وبناء دولة حديثة. لكن شاءت سفينة الرئاسة وشاء بحر المناكفات السياسية تعطيل عجلات الفترة الرئاسية للجنرال ميشال عون واستقالة حكومة الدكتور حسان دياب، بعدما دخل لبنان حراك التشرينيين المتشابه بين العراق ولبنان وبعض الدول، وكأنّ كاتب السيناريو واحد؛ وحتى أنه لم يعدّل في الأحداث رغم اختلاف الأوضاع بين البلاد المستهدفة.

الرئاسة والوعد الصادق:

كلّنا يذكر عملية المقاومة العسكرية المسمّاة الوعد الصادق، وما رافقها من مواقف وطنية نبيلة لرئيس التيار الوطني الحر وقتها، الجنرال ميشال عون. وقبل انتخابه، كان هناك وعد صادق آخر، هو الوعد الذي أطلقه وأوفى به المسار السياسي لحزب الله للمجيء بالجنرال عون إلى سدة رئاسة لبنان، والتركيز على انتخابه رغم كل التعطيلات والفراغ الذي دخل فيه لبنان، والمحاولات الأميركية– الخليجية لعرقلة وصول رئيس التيار

الوطني الحر السابق، ومقاطعة عربية وأجنبية بعد انتخابه، وتسميته رئيس جمهورية حزب الله. وقتها كانت حظوظ رئيس تيار المردة، الوزير والنائب السابق سليمان فرنجية، مرتفعة جداً؛ لكنه فسح المجال أمام الجنرال عون وأمام إمكانية الوفاء بالوعد من حزب الله، في ظل وعود غير معلنة بأن مرحلة سليمان فرنجية هي التالية، وبعد حقبة الرئيس ميشال عون _ انتهت في 31-10-2022 ، حيث تقلد عون مراسيم الرئاسة في 31-10-2016 بعد سنتين من الفراغ.

الانتخابات الرئاسية اللبنانية:

بموجب المادة 49 من الدستور اللبناني، يُشترط الحصول على أغلبية مؤهّلة من ثلثي أعضاء مجلس النواب لانتخاب رئيس الجمهورية في الجولة الأولى. إذا لم يصل أي مرشّح إلى هذا الحد، تُجرى جولات أخرى من الانتخابات، حيث تكفي الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يشكّلون البرلمان بشكل قانوني لانتخاب الرئيس.
ولا يجوز إعادة انتخاب الرئيس الحالي إلا بعد مرور ست سنوات على انتهاء ولايته، وفق المادة 49 من الدستور اللبناني.

الميثاق الوطني (1943)

هو اتفاق غير رسمي، وأصبح أشبه بالعرف فيما يتعلق بمنصب الرئاسة في لبنان. فهو من نصيب الموارنة المسيحيين، حيث يستند هذا الميثاق إلى اتفاق غير مكتوب أُبرم عام 1943 بين الرئيس بشارة الخوري (ماروني) ورئيس وزرائه رياض الصلح (سني)، عندما حصل لبنان على الاستقلال عن فرنسا. نصّ الاتفاق على أن رئيس الجمهورية يجب أن يكون مسيحياً مارونياً، ويكون رئيس الوزراء مسلماً سنياً، بينما يكون رئيس مجلس النواب شيعياً.

جلسات انتخاب الرئيس:

بعد الجلسة الانتخابية الحادية عشرة، أعلن رئيس مجلس النواب نبيه برّي أنه لن يدعو للجلسة الثانية عشرة لانتخاب رئيس ما لم ير "نوعًا من الاتفاق" على مرشّح. بعدها، أعلن حزب الله وحركة أمل تأييدهما لترشيح سليمان فرنجية لمنصب رئاسة الجمهورية اللبنانية.

في المقابل، قام النائب المستقل غسان سكاف بجولة محادثات، شملت ما يسمّى أحزاب المعارضة، بعدما ظهر الى العلن الانقسام بين التيار الوطني الحر وحزب الله. توّجت هذه المبادرة بدعم من البطريرك الماروني بشارة بطرس الراعي، حيث اتخذ القرار، وأعلنت كل من "القوات اللبنانية" وحزب الكتائب والتيار الوطني الحر والحزب التقدمي الاشتراكي، الاتفاق على ترشيح الخبير الاقتصادي في صندوق النقد الدولي، ووزير المالية الأسبق، جهاد أزعور، لمنصب الرئيس، مقابل ترشيح الثنائي الوطني والحلفاء لسليمان فرنجية؛ فيما انقسم "التغييريون" وبعض المستقلين بين داعم لأحد المرشّحين و بين من أراد دعم خيار ثالث من خارج المنظومة الحاكمة، حسب تعبيرهم.

الجلسة الثانية عشرة: انعقدت هذه الجلسة بعد اكتمال النصاب(86 نائباً) من أصل 128 هم مجموع عدد أعضاء مجلس النواب؛ وانتهت الجلسة بدورتها الأولى دون أن يتمكن أحد المرشّحين من الحصول على ثلثي الأصوات: 51 صوتاً لصالح سليمان فرنجية، و59 صوتاً لصالح جهاد أزعور.

توزعت الأصوات الـ18 الباقية كالآتي: 6 أصوات للوزير السابق زياد بارود، و8 أصوات لحملة شعار "لبنان الجديد"، وصوت واحد لقائد الجيش جوزيف عون أدلى به النائب إيهاب مطر، وآخر لجهاد العرب (ملغى)، وورقة بيضاء، إضافة إلى "صوت ضائع" أحدث بلبلة بعد انتهاء التصويت وفرز النتائج.

بعد إعلان النتائج، والتي لم تفضِ إلى انتخاب رئيس، ترك بعض النواب كراسي مجلس النواب كحق ديموقراطي محفوظ (نواب كتلة حزب الله وحركة أمل مع حلفائهما). ولذا، الدورة الثانية التي كانت تتطلب حضور 65 نائباً لم تُعقد لفقدان النصاب القانوني.

في الجلسة الثانية عشرة وما قبلها، ساد جو من الآراء المختلفة داخل الكتلة الواحدة، كما حدث مع كتلة التيار الوطني الحر الذي رفض بعض نوابه انتخاب أزعور، فيما أصرّ رئيس التيار الوطني الحر على دعم ترشيح أزعور، مُلوّحاً بعقابهم حزبياً، باستثناء النائب إلياس بو صعب الذي صوّت لسليمان فرنجية.

أيضاً، انقسم نواب "تكتل التغيير"، بين من صوّت لأزعور، كاشفاً عن وجهه الحزبي أو ميله لأحد أحزاب السلطة، رغم أنهم وصلوا الى البرلمان بأصوات شعبية مناوئة للسلطة؛ وهذا ما أحدث بلبلة في القاعدة الشعبية، ومنهم من صوّت للوزير الأسبق زياد بارود.

كان واضحاً أن هدف هذه الجلسة لم يكن انتخاب الرئيس، إنما تحديد أَوّلي لعدد الأصوات الممكن نيلها لكلا المرشحين الرئيسيين، حيث أعلن الحلفاء (حزب الله و حركة أمل وحلفائهم عن انتصارهم في هذه الجلسة؛ كما أعلنت الأحزاب المجتمعة على دعم جهاد أزعور ذلك أيضاً.

اعتبر رموز الأطراف الداعمة لترشيح جهاد أزعور أن هذه النتيجة مرحلة تأسيسية، وأنهم أوجدوا تقاطعاً مسيحياً حوله، وأن الاستجابة للإجماع المسيحي ضرورة لإنجاز الاستحقاق الرئاسي (كان واضحاً غياب بعض الأصوات التي خرجت عن هذا الإجماع والتقاطع، مع فقدان الميثاقية المتمثلة بغياب أي صوت شيعي داعم لترشيح أزعور).

في المعسكر المقابل، أعلن رموزه أن مرشّحهم قد نال أصواتاً أكثر مما توقع خصومه، وأن أزعور نال أقل مما توقعوا له أيضًا. واعتبروا أن انتصارهم جاء بمعنى التكتل الصلب والثابت حول فرنجية، مع تكريسه مرشّحاً ثابتاً لا مرشّحاً مرحلياً، مثل ميشال معوّض، أو مرشّحاً تقاطعت عليه بعض الأطراف لمرحلة معيّنة أيضاً.

سليمان طوني فرنجية :

مواليد (18/10/ 1965)، سياسي لبناني وزعيم تيار المردة، ونائب سابق عن المقعد الماروني في زغرتا في دائرة شمال لبنان..

ينتمي سليمان إلى عائلة سياسية عريقة؛ فجدّه هو الرئيس الراحل سليمان فرنجية، ووالده هو النائب والوزير طوني فرنجية. يترأس تيار المردة.

بدأ عمله السياسي سنة 1987 أثناء الحرب الأهلية. وبعمر 22 عاماً، أسّس كتيبة عسكرية لحماية المنطقة من أن تتكرر مجزرة إهدن ثانية.

كانت منطقة بنشعي مقرًا لوالده طوني فرنجية ثم مقراً له بعدها. عام 1990، استلم قيادة حزب المردة بعدما تنحّى عمّه روبير فرنجية، راسماً مساراً سياسياً ممزوجاً بين المستقبل وبين الميراث السياسي الضخم.

العلاقة مع سوريا:

كانت علاقة الرئيسين الراحلين سليمان فرنجية وحافظ الأسد متينة جداً. أكمل سليمان فرنجية هذه الروابط الوثيقة مع آل الأسد، وتربطه حاليًا علاقة شخصية قوية مع الرئيس السوري بشار الأسد .

بداية الرؤى السياسية:

اعتُبر اتفاق الطائف (1989) كدستور جديد. وقد وافق تيار المردة على نصوصه، حيث قام بتسليم سلاحه للدولة.

تمايز سليمان فرنجية سياسياً حين دعم ترشيح الرئيس رينيه معوّض. وكان هذا التمايز نقطة فارقة في تاريخ العلاقات بين أهل السياسة في المنطقة الواحدة، خلافاً للعلاقات مع "القوات" أو الكتائب؛ والرئيس رينيه معوّض هو والد ميشال معوّض، المرشح الأسبق لسدّة الرئاسة.

بعد اتفاق الطائف، وفي العام 1991، عُيّن فرنجية نائباً في المجلس النيابي اللبناني، وكان حينها أصغر نائب بالبرلمان. أعيد انتخابه نائباً في المجلس النيابي، خلال أعوام 1992 و1996 و2000، بينما خسر المقعد النيابي في انتخابات عام 2005، وعاد إلى عضوية البرلمان في انتخابات عام 2009.

كما شارك في الحكومة كوزير لأكثر من مرة حيث حمل الحقائب الوزارية الآتية:

(1982–1990): وزير دولة في حكومة الرئيس عمر كرامي في عهد الرئيس إلياس الهراوي.

1992: وزير الإسكان في حكومة الرئيس رشيد الصلح في عهد الرئيس إلياس الهراوي.

(1992–1995): وزير دولة للشؤون البلدية في حكومة الرئيس رفيق الحريري في عهد الرئيس إلياس الهراوي.

(1996 – 1998): وزير الصحة العامة في حكومة الرئيس رفيق الحريري في عهد الرئيس إلياس الهراوي.

(1998–2000): وزير للإسكان والتعاونيات، ووزير للزراعة في حكومة الرئيس سليم الحص في عهد الرئيس إميل لحود.

(2000–2003): وزير الصحة العامة في حكومة الرئيس رفيق الحريري في عهد الرئيس إميل لحود.

(2003 – 2004): وزير الصحة العامة في حكومة الرئيس رفيق الحريري في عهد الرئيس إميل لحود.

(2004–2005): وزير الداخلية والبلديات في حكومة الرئيس عمر كرامي في عهد الرئيس إميل لحود.

صفاته السياسية:

يتعامل بمرونة وبراغماتية كبيرتين في السياسة الداخلية، مع صداقته لأغلب السياسيين اللبنانيين نظراً لصدقه ومرونته.

لكن في الأمور الوطنية والمرتكزات السياسية يُظهر قوة ومتانة ثابتتين، وهما الحلف مع سوريا والعداء لإسرائيل، حيث بنى رؤاه الوطنية والعروبية على هذه المرتكزات. وبذلك يرفض فرنجية مشاريع التوطين للنازحين السوريين، حيث يطالب بعودتهم إلى بلادهم واللاجئين الفلسطينيين تمسكاً بحق العودة.

يعتبر فرنجية "إسرائيل" عدواً لجميع اللبنانيين، مع التزامه مواقف جامعة الدول العربية.

قدّم المرشّح سليمان فرنجية رؤيته الرئاسية بعد لقائه البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي، متماشياً مع مناخات التسويات الإيجابية في الإقليم ، ومعلناً أن على لبنان الاستفادة من هذه التقاربات بالحد الأقصى للخروج من الأزمات المتتالية على الشعب اللبناني. بعد تسميته من قِبل حزب الله وحركة أمل كمرشّح وحيد، بالإضافة إلى علاقاته التاريخية مع الجمهورية العربية السورية ومتانة الصداقة بين آل فرنجية وآل الأسد، يعتبر فرنجية أنه قادر على تقديم ضمانات بشأن عودة النازحين السوريين في لبنان إلى بلادهم، ضمن تسوية بين سورية ولبنان.

أما عن علاقاته العربية، فقد صرّح فرنجية من مقرّ البطريركية المارونية: "من أول يوم، لم تكن لي أي نظرة عدائية لأي بلد، خاصة السعودية، ونحن لا نريد إلاّ الخير للعرب والسعودية.

جهاد أزعور :

لم يرشّح نفسه للرئاسة بادئ الأمر، وذلك لأن منصبه "التقني – التخصصي" في صندوق النقد الدولي، يجعله خارج المعادلة السياسية الداخلية.

مواليد عام 1966؛ وهو يشغل منصباً كبيراً في صندوق النقد الدولي، حيث يشرف على عمل الصندوق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز.

جهاد أزعور هو ابن شقيقة الراحل جان عبيد، المعروف بوسطيته، والذي كان اسمه أيضاً مطروحاً لرئاسة الجمهورية. شغل منصب وزير المال من عام 2005 إلى 2008، في حكومة فؤاد السنيورة، حيث ارتبط اسم أزعور بملف صرف الـ11 مليار دولار الشهير بحكومة السنيورة، واشتهر برسمه سياسات مالية ضريبية قاسية على الشعب اللبناني، اعتُبرت أبرز أسباب الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الشعب حتى يومنا هذا.

كوزير مالية ظل لفؤاد السنيورة، فرض أزعور الضرائب غير المباشرة التي تستهدف الفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود، ما أثار صرخة الشارع اللبناني حينها حول اعتمادها وعدم سن ضرائب على الأغنياء.

تولّى أزعور مناصب في القطاع الخاص (قبل تعيينه وزيراً للمال وبعد تعيينه أيضاً). عمل في شركة "ماكينزي وبوز آند كومباني" نائباً للرئيس والمستشار التنفيذي الأول.

كان مديراً شريكاً في شركة "إنفنتيس بارتنرز" للإستشارات والإستثمار، وشغل منصب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وزارة المال.

عام (2017) انضم أزعور إلى صندوق النقد الدولي.

جهاد أزعور:

-أ-حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم المالية الدولية.

-ب- درجة علمية عليا في الاقتصاد الدولي والعلوم المالية، وكلاهما من معهد الدراسات السياسية في باريس.

(1989-1993): عمل شريكاً في شركة"AM&F Consulting" ، ومستشاراً إدارياً في شركة "ماكينزي وبوز آند كومباني" في باريس.

(1999-2004): شغل منصب مدير مشروع أول في "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "

(2005-2008): عيّن وزيراً للمالية في الجمهورية اللبنانية.

(2009-2012): تولّى منصب نائب الرئيس والمستشار التنفيذي الأول في "ماكينزي وبوز آند كومباني. "

(2013-2016): تولّى منصب مدير وشريك إداري في شركة "إنفنتيس بارتنرز" للاستشارات والاستثمار.

شغل منذ العام 2017 منصب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي.

لقد تقاطعت المصالح السياسية للقوى المعارضة: التيار الوطني الحر وحزبا الكتائب والقوات وبعض التغييريين، للعمل ضد ترشيح سليمان فرنجية، فقط لأنه مرشّح الثنائي الوطني، وتحديداً حزب الله، فذهبت لتتبنّى ترشيح جهاد أزعور. وهذا التبنّي من الكيانات السياسية التي تعارض حزب الله دفع أزعور لتعزيز حملته، معتمداً على اتهامه بأنه مرشّح "مواجهة" و"تحد"، ومدعوماً من الإدارة الأميركية، لضرب التوازنات اللبنانية القائمة منذ سنوات بعيدة.

من يدعمون ترشيح أزعور يعلنون أنهم يريدون شخصية أكاديمية بامتياز، عكس شخصية ميشال معوّض؛ وهذا يؤكد على التقاطعات الحزبية. وتكرّر الفئة الداعمة لجهاد أزعور أنه يحمل أعلى الشهادات في المال والاقتصاد من فرنسا وأميركا. وهو بقدر ما كان بارعاً في دراساته، برع كذلك في الوظائف التي تولاّها في أهم شركات الاستشارات العالمية، وصولاً إلى تعيينه أخيراً مدير إدارة الشرق الأوسط وشرق آسيا في صندوق النقد الدولي منذ العام 2017، مروراً بتولّيه وزارة المال في لبنان في العام 2005، متناسين أنه مهندس الضرائب والرسوم المالية التي أسست لانهيار الاقتصاد اللبناني.

يصفه مقرّبون من هذا الفريق بأنه يتمتع بالمعرفة الواسعة في مجاله الاقتصادي والمالي، ويناقش بهدوء بطريقة أكاديمية، معتمداً على الحجّة والأرقام التي يبرع فيها، ما يجعله واثقاً ومتمكناً في إبداء آرائه ومقاربته للقضايا النقاشية، التي جعلت منه سياسياً محنّكاً، متحرراً من النمطية التقليدية، وأقرب إلى الشخصية العلمية والعملية العصرية، الذي يطل على المشهد السياسي من خلفية اقتصادية. وهذه المواصفات التي يجب أن يتمتع بها الرئيس العتيد، لإنقاذ لبنان من الانهيار.

أما من يدعمون ترشيح سليمان فرنجية، فيعتبرون أن جهاد أزعور هو مرشّح الإدارة الأميركية من خلال صندوق النقد الدولي، وأنه سيعمد في حال وصوله الى رئاسة الجمهورية إلى تنفيذ سياستهما، ورهن لبنان للنفوذ الأميركي داخل صندوق النقد، ما يشكّل ضربة في خاصرة محور المقاومة ويشوّش على الداخل، خصوصاً وأن المنطقة مقبلة على متغيرات وتحولات جذرية، بعد نضوج دروب التسويات الكبرى.

إن رهن الدعم الأميركي بترشيح أزعور يرتبط بمخطط الإدارة الأميركية في لبنان بعد انهياره بالكامل، وتحويله إلى قاعدة مركزية للمخابرات الأميركية في الشرق الأوسط، بعد الانتهاء من عمليات بناء السفارة الأميركية الضخمة في العاصمة بيروت.

وستعمد الإدارة الأميركية في حال تمكنت من السيطرة على لبنان بحدوده الحالية، لإعادة رسم خريطته السياسية والجغرافية، من بلد مقاوم إلى بلد يقيم علاقات كاملة مع "إسرائيل". ومع استحالة تطبيق هذا المخطط، ستنفّذ الإدارة الأميركية مشروعها عبر دفع أدواتها المحلية للمطالبة بالتقسيم والفيدرالية.

لا ينظر حزب الله للمرشّح الرئاسي جهاد أزعور كمشروع اقتصادي ناجح قادر على إدارة الأزمة المالية والاقتصادية في البلاد؛ ولا يرى فيه الرئيس نبيه برّي امتداداً لمشروع الراحل جان عبيد الوسطي؛ بل يبقى الرجل، برأي الثنائي، مشروع تفجير للبلد، وأجندته السياسية أقرب إلى أجندة الرئيس فؤاد السنيورة منها إلى المعارضة والتيار الوطني الحر؛ ولا يمكن لأي لبناني أن ينسى خطط السنيورة الإفقارية للشعب اللبناني،

وعندما شغل السنيورة منصب رئاسة الحكومة وشغل جهاد ازعور منصب وزارة المالية، وبدأت تظهر حقبة الديون الخارجية (أخطر حقبة في تاريخ لبنان)، والتي أسست لارتهان لبنان للخارج، عبر مراكمة الديون والفوائد عليها مع مسار ضريبي مرتفع كان يستهدف طبقة الفقراء اللبنانيين.

علاقة حزب الله – التيار الوطني الحر :

اعتقد حزب الله أن طرح اسم جهاد أزعور من قِبل جبران باسيل هو مناورة انتخابية أو تنفيس غضب، بعد إصرار الثنائي الوطني على المضي بثبات لدعم سليمان فرنجية.

كان الأمر أشبه بحركة شطرنج استباقية لجبران باسيل، الذي اتّبع سابقاً الكثير من السياسات المماثلة لحشر حزب الله ومقايضته لاحقاً في أي ملف عالق.

وعندما لمس باسيل برودة في التعاطي وعدم إبداء أي رد فعل، سارع لتسويق جهاد أزعور، فتلقّف حزب القوات اللبنانية الأمر لزيادة الشرخ بين حزب الله والتيار الوطني الحر، مع أن سمير جعجع كان معارضاً لترشيح أزعور لمنصب حاكم مصرف لبنان. لكن البراغماتية الموجّهة ضد حزب الله جعلت الكتل المعارضة وبعض التغييريين يلتقون على ترشيح أزعور، غامزين أن بعض الدول العربية والغربية تريد رئيساً بعيداً عن الطبقة السياسية ولديه برنامج اقتصادي ومالي لإخراج البلد من أزمته، وكأن جهاد أزعور بعيد عن كونه جزءًا من المنظومة المالية الهدّامة إبان مرحلة حكومة فؤاد السنيورة.

وبذلك باتت العلاقة بين «حزب الله» و«التيار الوطني الحر» أقرب إلى التصدع، بعدما خرجت الخلافات القديمة بينهما إلى العلن حول عدد من القضايا، ومن بينها انتخابات رئيس الجمهورية، ومشاركة وزراء الحزب في اجتماعات الحكومة، وذلك للمرة الأولى منذ توقيع "تفاهم مار مخايل" بين الرئيس ميشال عون، وأمين عام الحزب السيد حسن نصر الله في العام 2006.

فالملف الرئاسي كان حاسماً في تلك العلاقة، وتحديداً بعد خروج الرئيس السابق ميشال عون من قصر بعبدا، وبدء المناكفات السياسية بين رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي وجبران باسيل، الذي رفض المشاركة في أي جلسة حكومية باعتبارها غير دستورية، مع وصفه مشاركة حزب الله فيها بالطعنة في الظهر؛ فيما أعلن حزب الله أن مشاركته هي من أجل معالجة الأمور الحياتية والمعيشية للناس، من كهرباء وصحة وأمن وغيرها.

ومع رفض باسيل لترشيح الثنائي الوطني لسليمان فرنجية، ورفضه المطلق أيضاً لأي حوار حول هذا الموضوع، ومحاولته ترطيب الأجواء مع حزب الله، عبر حمله سلّة من الأسماء الممكن ترشيحها، والتي لم تكن تتضمن اسم الوزير السابق سليمان فرنجية، كان جواب "حارة حريك" أن لا داعي لأي حوار على سلّة أسماء ليس فيها اسم فرنجية. وحتى ما قبل الجلسة الأخيرة، حاول باسيل، عبر قنواته، التواصل مع "حارة حريك" بغرض التراجع عن ترشيح ودعم أزعور مقابل سحب دعم حزب الله لفرنجية، لكن كان الرفض جواباً حاسماً.

توقعات

1 – في مستقبل العلاقة بين الفريقين، والتي توحي بموت سريري لاتفاق مار مخايل، بعد ما يقارب 18 سنة، من الواضح أن هذه العلاقة مرتبطة ٱلتباساً بالملف الرئاسي، حيث يعتبر جبران باسيل رئيس حزب المردة منافسه السياسي الأول؛ وإن تمّ انتخاب سليمان فرنجية رئيساً، فهذا يعني انتهاء الحقبة الباسيلية السياسية.

2– إذا ما تم انتخاب الوزير السابق سليمان فرنجية رئيساً، فإن علاقة حزب الله والتيار الوطني الحر ستكون علاقة تشاركية حول الملفات المشتركة، وليست علاقة شراكة؛ يعني سوف تكون علاقة على القطعة، كما يوحي بعض قياديي التيار الوطني الحر.

الموفد الفرنسي :

عاد الموفد الرئاسي الفرنسي إلى لبنان، جان إيف لودريان، بعد لقاءاته مع أغلب الأطراف وممثلي الكتل النيابية والحزبية، إلى بلده، حاملاً الأفكار والاقتراحات التي سمعها، وهي ذاتها المواقف المعلنة من جميع الأطراف.

وقد التقى الموفد الفرنسي المرشّحين للرئاسة وترك لبنان من دون الإعلان عن أي خطة لإنهاء الوضع الحالي للفراغ الرئاسي ، مُظهراً مما لا شك ولا لُبسَ فيه أمرين :

–أ– أن فرنسا ليس بيدها أمر التنفيذ ولا الأدوات التي تخوّلها ذلك .

–ب– أن النشاط الدبلوماسي الفرنسي المحدود هو محاولة للعب دور الوسيط من أجل فتح كوّة في جدار الأزمة الرئاسية.

اللافت أن المبعوث الفرنسي التقى قائد الجيش العماد جوزيف عون، المرشّح غير المعلن، والتي تعدّه فرنسا الاحتمال الثالث خارج الاصطفافات السياسية، حيث لم يمانع الثنائي الوطني في طرح اسم قائد الجيش إن تنحّى سليمان فرنجية عن السباق لسدة الرئاسة، مع رفض بكركي ترشيح قائد الجيش، ليس كشخص ولكن كعرف ماروني بأن كل قائد جيش هو مرشّح طبيعي للرئاسة الأولى، حيث تسعى بكركي لعدم تكريس هذا العرف مجدداً.

إذاً، المسعى الفرنسي يهدف لإحداث خرق في أزمة الشغور الرئاسي، مع العلم أن لودريان سيعود في الأسابيع المقبلة حسبما أعلن، مع إدراكه بأن المسألة الرئاسية شائكة ومتشعبة.

وفي ظل التقاربات العربية – العربية، والعربية – الإيرانية، هناك شكوك من أن يستطيع الجانب الفرنسي منفرداً الوصول إلى نتائج حاسمة دون تدخل بعض الدول العربية والإقليمية، وحتى من أميركا التي لم تهتم ظاهرياً بالموضوع الرئاسي حتى الآن، مع تركيزها على الصين وروسيا، والاقتراب من اتفاق حول الملف النووي الايراني.

في السياق، التقى لودريان سفراء الدول الأعضاء في اللجنة الخماسية (الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة العربية السعودية ومصر وقطر) المعنية بالجهود لإنهاء الأزمة في لبنان، وهي الدول التي شاركت في اجتماع حول لبنان عُقِد في السادس من شباط في باريس. ومن الممكن أن نشهد اجتماعاً مماثلاً، لكن عبر تمثيل دبلوماسي أعلى من الذي كان في الاجتماع الأول، والذي لم يفضِ إلى شيء.

وقد صرّح الموفد الفرنسي من بكركي أن زيارته الأولى إلى لبنان تهدف الى "استطلاع الوضع، سعياً إلى المساعدة في إيجاد الحلول للأزمة التي يمر بها، والبحث مع مختلف الأطراف في كيفية إنجاز الحل المنشود"، مؤكداً أنه لا يحمل أي مبادرة، وأنه سيتحاور مع الجميع، وسيقوم بزيارات استطلاعية لمساعدة لبنان على الخروج من أزمته، بناءً على تمنيات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

إن الموفد الفرنسي لم يكن يستمع فقط ويسجّل ملاحظاته، إنما كان مشاركاً في النقاشات والرؤى والتصورات للأطراف الذين التقاهم مع ما يملك من خبرة دبلوماسية وسياسية كبيرة؛ وهو سوف ينقل ما تولّد من زيارته إلى الرئيس ماكرون قبل أن يعود في زيارة ثانية إلى بيروت، حسبما صرّح.

لبنان والبنك الدولي وارتباطه بالرئيس القادم :

تقرير "المرصد الاقتصادي للبنان(2023).

صدر عن البنك الدولي تقرير حول لبنان تحت عنوان "التطبيع مع الأزمة ليس طريقاً للاستقرار."

وخلص التقرير إلى أن "الاقتصاد النقدي المدولر المتنامي، والمقدّر بحوالي 9.9 مليارات دولار في عام 2022، أي نحو نصف حجم الاقتصاد اللبناني، يمثّل عائقاً كبيراً أمام تحقيق التعافي الاقتصادي."

وتابع التقرير أنه "بالرغم من ظهور علامات تطبيع مع الأزمة، لا يزال الاقتصاد اللبناني في حالة تراجع حاد، وهو بعيد كل البعد عن مسار الاستقرار المالي والاقتصادي، وبعيد عن مسار التعافي. وقد أدى فشل النظام المصرفي في لبنان وانهيارات العملة إلى تنامي ودولرة اقتصاد نقدي يقدّر بنحو نصف إجمالي الناتج المحلي في عام 2022. ولا تزال صناعة السياسات بوضعها الراهن تتّسم بقرارات مجزّأة وغير مناسبة لإدارة الأزمة، مقوّضة لأي خطة شاملة ومنصفة، ما يؤدي إلى استنزاف رأس المال بجميع أوجهه، لا سيما البشري والاجتماعي، ويفسح المجال أمام تعميق عدم المساواة الاجتماعية، بحيث يبرز عدد قليل فقط من الفائزين وغالبية من الخاسرين ."

ويقدّم التقرير عرضاً لأحدث التطورات والمستجدات الاقتصادية الأخيرة، ويضع سلّم الآفاق والمخاطر الاقتصادية في ظل الجمود السياسي: 2022 : تباطأت وتيرة التراجع الاقتصادي في لبنان، ولم يطرأ أي تغيير جوهري على مسار التراجع بشكل عام، تابع التقرير.

2022 : تشير التقديرات إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.6%، ليصل إجمالي الانكماش الاقتصادي منذ عام 2018 إلى 39.9% من إجمالي الناتج المحلي. وعلى الرغم من التحسن الطفيف في نشاط القطاع الخاص، لا يزال العجز المتزايد في الحساب الجاري، والذي يشكّل خللاً بنيوياً قديماً، يؤثّر على آفاق النمو العامة .

إن ارتفاع الواردات، المترافق مع انخفاض الصادرات، أدّى إلى خلل وعجز الحساب الجاري في الميزان التجاري ، والذي لا يزال يتم تمويل الجزء الأكبر منه من إجمالي احتياطي النقد الأجنبي القابل للاستخدام لدى مصرف لبنان، إلى 20.6% من إجمالي الناتج المحلي (على غرار مستويات ما قبل الأزمة). واستمر تدهور الليرة اللبنانية بشدة على الرغم من تدخلات مصرف لبنان لمحاولة تثبيت سعر الصرف في السوق الموازية. وقد خسرت العملة أكثر من 98% من قيمتها قبل الأزمة بحلول شباط 2023، وتسارع انهيارها في الآونة

الأخيرة. كما بلغ معدّل التضخم 171.2% في عام 2022، وهو من أعلى المعدّلات على مستوى العالم. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة.

ومع استمرار زيادة الاستهلاك الخاص، وإن كان بمعدّلات غير مرتفعة، والتراجع في عجز الحساب الجاري"، يتوقع التقرير أن "ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.5% إضافية في عام 2023 ."

ورأى التقرير أن "التباطؤ في انكماش النشاط الاقتصادي لا يعني تحقيق الاستقرار، لأنه حسابياً على المستوى الشامل للركائز الاقتصادية، مع غياب القرارات الصحيحة والخاصة لإدارة الأزمة، جعل اعتماد خطة تعاف شاملة وعادلة غير ممكن. وعلى سبيل المثال، فإن منصّة صيرفة للصرف الأجنبي (التي أدّى تأخر توقيفها إلى انهيارات اقتصادية كبيرة)؛ وهي الأداة النقدية الرئيسية التي يستخدمها مصرف لبنان لتحقيق استقرار سعر صرف الليرة، ليست استثناء من ذلك. فمنصّة صيرفة تمثل أداة نقدية غير ملائمة ، أدت إلى ارتفاعات قصيرة الأجل في سعر صرف الليرة على حساب الاحتياطيات والوضع المالي لمصرف لبنان، لا سيما في غياب سعر صرف وإطار نقدي جديدين .

كما تحوّلت هذه المنصّة إلى آلية لتحقيق أرباح من عمليات المراجحة، بلغت حوالي 2.5 مليار دولار منذ إنشائها. فالحصول على الدولار المعروض على المنصّة يحقق أرباحاً كبيرة وخالية من المخاطر، نظراً لوجود هامش بين سعر العملة على المنصّة وسعر العملة في السوق الموازية."

وعرض التقرير "ما كانت لتتضمّنه خطة إصلاح وتعاف شاملة ومنصفة وما كان يمكن أن تحققه"؛ كما وبحث في "القرارات المتخذة على مستوى العديد من الركائز: السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف، وسياسات تعزيز القدرة على استمرارية تحمل الدين العام، وسياسات إعادة هيكلة القطاع المالي، والسياسات المالية، وما نتج عنها من غالبية كبيرة من الخاسرين وعدد قليل فقط من الفائزين.

ويرى التقرير أن الشلل على الصعيد السياسي لم يعرقل تنفيذ قرارات خاصة بإدارة الأزمة تخدم قاعدة النخبة الضّيقة. وتؤدي هذه التدخلات المجزّأة إلى تحويل العبء الناجم عن التعديل الاقتصادي إلى الشرائح السكانية الأكثر احتياجا ."ً

يتقدم البنك الدولي بجملة إصلاحات اقتصادية تتخطى حدود الدول. وفي حالة لبنان، وضع البنك شروطاً للبدء بمساعدة لبنان عبر منحه القروض، والتي تتدخل– كما حدث سابقاً في بعض الدول التي اعتمدت على سياسات البنك الدولي الذي بدأ يتدخل عبر شركاته العابرة للقارات والقوميات –لاعتبار القروض قروضاً

سيادية تُبنى عليها سياسة البلاد الاقتصادية وتوجهاتها المالية باتجاه إملاء الشروط السياسية، كما حصل في بعض بلاد أفريقيا وأميركا الجنوبية، كما أشرنا آنفاً.

فكان لا بدّ من رئيس جمهورية لبناني منتخب من ضمن المعايير العالمية التي تضمن تطبيق سياسات البنك الدولي، عبر سلّة شروط إصلاحية ثم السيطرة على القرارات الاقتصادية وربطها بملف النازحين السوريين ومحاولة توطينهم وإبقائهم في لبنان، ليكونوا ورقة ضغط بيد الجهات المانحة، ومدخلاً لتوطين اللاجئين الفلسطينيين مستقبلاً من ضمن خطط الإحلال العالمية التاريخية لما يستطيع أن يضمن تطبيقه البنك الدولي، وربط مصير لبنان بالديون والإصلاحات وخطط التعافي، وربطها كلها بالسياسة. ومن هنا كان رفض الثنائي الوطني، وتحديداً حزب الله، لترشيح جهاد أزعور.

لقد دخل لبنان عاماً جديداً في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة، التي كان لها وما زال تأثيرات سلبية جداً على الشعب اللبناني وعلى المقيمين على الأراضي اللبنانية، والتي دفعت أكثر من ثمانين بالمئة من السكان إلى خط الفقر. كما كان للأزمة تأثير مدمّر على صعيدي التعليم والصحة كما على صعيد الأمن.

شروط البنك الدولي :

توصلت الحكومة اللبنانية و"صندوق النقد الدولي" إلى اتفاق على مستوى الموظفين، بشأن برنامج تبلغ قيمته حوالي 3 مليارات دولار أمريكي على مدى 46 شهراً ، مشروطاً بالإصلاحات الرئيسية التي تعطّلها المؤسسة السياسية وتعرقلها.

صنّف البنك الدولي الأزمة اللبنانية من ضمن أكثر الأزمات قساوة على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر، وهي نتاج ثلاثة عقود من السياسة والهندسات المالية والنقدية الفاشلة.

خسرت العملة اللبنانية أكثر من خمس وتسعين بالمئة من قيمتها منذ ما قبل الأزمة بشكل سريع جداً، أثّر على الكثير من الحاجيات الحياتية، كفقدان بعض السلع الغذائية وارتفاع بعضها الآخر؛ بالإضافة إلى نقص الوقود ونشوء سوق موازية (السوق السوداء)

ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة غير مسبوقة اقتربت من 483% في شهر كانون الثاني 2022 مقارنة بالعام 2021، وظلت مرتفعة عند 332% حتى شهر حزيران 2022 .

مع نفاد احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية ورفع الدعم عن استيراد معظم السلع الحيوية، ارتفعت أسعار الكهرباء، والمياه، والغاز، بنسبة 595% بين شهري حزيران 2021 وحزيران 2022. وحوَّلت زيادات الأسعار المرافق الأساسية للأعمال والصحة والغذاء إلى رفاهية لا يستطيع الكثيرون تحمّل كلفتها إلاّ بكميات محدودة، إن استطاعوا تحمّلها .

وجد استطلاع تمثيلي على المستوى الوطني أجرته منظمة هيومن رايتس ووتش، بين تشرين الثاني 2021 و كانون الثاني 2022، أن متوسط دخل الأسرة يبلغ 122 دولار أمريكي فقط. قالت 70% من الأسر إنها واجهت صعوبة في تغطية نفقاتها، أو تأخرت دائماً في النفقات الأساسية؛ وقالت 22% إنها في بعض الأحيان، أو في كثير من الأحيان، لم يكن لديها ما يكفي من الطعام في الشهر السابق.

وبحسب أرقام البنك الدولي المحدّثة للأمن الغذائي، فقد سجّل لبنان أعلى نسبة تضخّم إسميّة في أسعار الغذاء حول العالم، بلغت 350 في المئة للفترة الممتدّة بين عامي 2022 و 2023، في حين أضاف تقرير أعدّه برنامج الغذاء العالمي ومنظّمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتّحدة، تصنيف لبنان ضمن لائحة البلدان ذات نقاط * جوع ساخنة * في العام 2023، والتي قد تواجه تدهوراً شديداً في مستوى انعدام الأمن الغذائي في الأعوام القادمة.

وقد ذكر التقرير أنّ الليرة اللبنانيّة خسرت أكثر من 99 في المئة من قيمتها مقابل الدولار الأميركي، في السوق الموازي، منذ بدء الأزمة الاقتصادية في 2019، مشيراً إلى أن عدم التوافق السياسي في البلاد لا يزال يشكّل عائقاً بارزاً لإنهاء الأزمة، إذ يقلّل الجمود الحالي من احتمالية عقد اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي.

دين لبنان: 102 مليار دولار

كشفت إحصاءات جمعيّة المصارف في لبنان، عن ارتفاع الدين العام الإجمالي للبنان، بنحو 3.16 مليارات دولار أميركي على صعيد سنوي، ليسجّل مستوى 102.47 مليار دولار أميركي في يناير 2023.

ويتطلب بناء لبنان على نحوٍ أفضل، اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة، لاسيما فيما يتعلق بالإصلاح. وعلى المدى القريب، يحتاج لبنان إلى اعتماد وتنفيذ استراتيجية موثوقة شاملة ومنسّقة لتحقيق الاستقرار المالي الكلي، وذلك ضمن إطارٍ متوسط الأجل للاقتصاد الكلي والمالية العامة. وتستند هذه الاستراتيجية إلى:

–أ– برنامج لإعادة هيكلة الديون يهدف إلى تحقيق القدرة على الاستمرار في تحمُّل الدين على المدى المتوسط.

– ب– إعادة هيكلة شاملة للقطاع المالي لاستعادة ملاءة القطاع المصرفي.

–ج– إطار جديد للسياسة النقدية يهدف إلى استعادة الثقة في سعر الصرف وتحقيق استقراره.

–د– التصحيح التدريجي للمالية العامة بهدف استعادة الثقة في سياسة المالية العامة.

–هـ– الإصلاحات المعزّزة للنمو.

–و– تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية.

وعلى المدى المتوسط، يجب أن يعطي لبنان الأولوية لإعادة بناء مؤسساته على نحو أفضل عبر:

–أ– تحسين نظم الحوكمة وبيئة الأعمال.

–ب– إعادة الإعمار المادي .

وبالنظر إلى حالة الإعسار في لبنان (الديون السيادية، والجهاز المصرفي) وعدم توافر احتياطيات كافية من النقد الأجنبي، فإن المعونات الدولية والاستثمارات الخاصة تمثّل ضرورة لتحقيق التعافي. وسيتوقف مدى وسرعة توفر هذه المعونات والاستثمارات على ما إذا كان بإمكان السلطات والبرلمان اللبناني العمل سريعاً على إصلاحات المالية العامة ونظم الحوكمة والإصلاحات المالية والاجتماعية، التي تشتد الحاجة إليها. وفي غياب ذلك، لا تتوافر مقوّمات البقاء والاستدامة للتعافي وإعادة الإعمار، وسيواصل الوضع الاجتماعي والاقتصادي تدهوره.

خاتمة:

مهما تكن خطط التقاربات السياسية الإقليمية وتأثيرها على الملفات اللبنانية، فإن بعض الحلول الجزئية تكون بإطلاق عجلة النقاش والحوار والتوافق على صفات مرشّح الرئاسة دون شروط مسبقة أو فيتو على أي اسم.

إن عودة سوريا إلى الجامعة العربية والتوافق السعودي–السوري المتزامن مع إعادة تطبيع العلاقات الإيرانية – السعودية، قد يشكّل مدخلاً تغييرياً لبعض الآراء المعارضة، وربما عودة السين–سين السابقة التي تتمثل بالدور السوري والدور السعودي، ما يعني دفعاً إضافياً للحلول، إذا ما أضفناها للجزء اللبناني، قد نكون أمام سلّة اتفاقيات تشمل كرسي الرئاسة وكرسي الحكومة خلال الأشهر القليلة المقبلة.